العبدالله مع فريق المناقصات

القائم والعمر

ع العقارات» إلى الحكومة

الشايع: هناك تصورات نيابية بشأن أسعار الكهرباء والماء وسندرس المشروع الحكومي

أيل يرد على النواب

- اغلب استهلاك أصحاب الدخل المحدود والمتوسط للكهرباء أقل من 6 آلاف كيلو وات
- المشروع ليس نهائياً ويجب ان يكون حول ترشيد الاستهلاك وليس جباية الأموال
- الخرافي : أشكر الحكومة بجرأتها على تطوير قانون المناقصات لسد الثغرات
- الزلزلة : الخلاف في المناقصات هو خلاف حكومي-حكومي منذ 2010 وليس مع المجلس
- عاشور : وكأنكم من خلال قانون المناقصات تريدون أن تعطوا المناقصات لشركات معينة
- العمر: هذا القانون يحد من عملية المنافسة ويشجع الناس على الاحتيال على المال العام

الجلسة بعد اكتمال النصاب وذلك عند الساعة 9.34 وتلا الامين العام اسماء الحضور من النواب والوزراء.

اعتذر عن عدم حضور جلسة الأمس كل من :رئيس مجلس الوزراء ،وزراء الخارجية والدفاع والداخلية،واحمدلاري،خليل الصالح ،فيصل الدويسان ،محمد طنا.

انتقل المجلس الي مناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشان المناقصات العامة والاقتراحات بقوانين المقدمة من الاعضاء .

فيصل الشايع رئيس اللجنة المالية والاقتصادية :وضعنا قانونا يسد كل الثغرات وهذا القانون موجود في اللجنة منذ ٢٠١٠ ويغطي كل احتياجات تطوير عمل المناقصات العامة

عادل الخرافي :هذا القانون مهم جدا واشكر الحكومة بجراتها على تطوير هذا القانون لسد الثغرات حيث ان كل المناقصات في الدولة يشكك فيها ..كثير من مشاريع الاسكان تتاخر وتاخذ تمديدا والسبب ان اساس قانون التعاقد فيه قصور.. جمعية المهندسين اثبتت في وقت سابق ان بعض الاصباغ خطرة على صحة المواطنين وبالرغم من ذلك تستخدم في غرف العمليات والعناية الفائقة وعندما سالنا قالوا نعم تسبب السرطان لكن لجنة المناقصات ملزمة بان تاخذ اقل الاسعار ...واتمني ان تغير تغييرات جذرية تدعم لجنة المناقصات ولا يجب الاعتماد فقط علي الارخص ..ارجو ان يكون للفكر الكويتي الخالص الدور الاكبر في لجنة المناقصات .

فيصل الشايع :هذا القانون عالج العامل الزمني للمشروع ولم يعتمد علي اقل الاسعار وعالجنا ايضا الانسحابات من المقاولين لتنفيذ المشاريع .

يوسف الزلزلة: الخلاف في قانون المناقصات هو خلاف حكومي-حكومي منذ 2010 وليس خلافا مع المجلس.. ويظل هذا القانون فيه امور يجب ان تعالج لان فيه قصورا واذا اقره المجلس سنضطر الي تقديم تعديلات عليه ..قانون المناقصات لدينا في الكويت هو الاسواء بشهادة البنك الدولي وكان من المفترض ان يكون هناك تغيير جذري يصب في مصلحة مشاريع الدولة لان بعض المشاريع في الدولة توضع في ميزانية ٦ سنوات والي الان فلس واحد لا يصرف منها ..ايضا موضوع الشفافية التي يفتقر اليها القانون ويجب ان يتم تصويب مواد القانون الذي بين ايدينا حتي لا نتورط في نقص تشريعي ،وكان من المفترض ان يتم اخذ راي الجهات الحكومية في هذه التعديلات علي القانون ..وكذلك كان يفترض الاستفادة من تجارب دول العالم لاسيما ان كثيرا من مقترحات البنك الدولي تم اغفالها في هذا القانون ..انا ضد ان نصوت مداولة اولي علي هذا القانون لوجود نقص واضح فيه.

فيصل الشايع :كل ما ذكره الاخ يوسف الزلزلة تم اخذه بعين الاعتبار حيث التقينا مع جميع الجهات والشرائح ومنها لجنة المناقصات ووزارة المالية والكهرباء والماء والبنك الدولي والمقاولين اصحاب العلاقة المباشرة واخذنا جميع ملاحظات هؤلاء علي القانون السابق ..واعتقد لو تقرأون هذا القانون عدل تجدون انه يغطي كل الجوانب وطول فترة مناقشة هذا القانون لم يقدم احد تعديلات لكن اليوم اري تعديلات مقدمها فيها ما يقارب ٤٥ ملاحظة وهذا يتطلب وقتا طويلا لمناقشتها في اللجنة المالية.

صالح عاشور :راي الجهات المعنية والمختصة غير مدون بالتقرير الذي بين ايدينا ولذلك لا نعرف ماذا تم بشانهم .

...المادة ٥٣ من هذا القانون مخالفة للدستور حيث تعطي الاولوية لترسية المناقصات التي تزيد علي ٢٠ مليون للشركات المدرجة بسوق الاوراق المالية وايضا اعطائها ٥٪ اولوية العروض وبالتالي حرمت الشركات الاخري ومنها الاجنبية اصحاب الخبرات وكانكم من خلال هذا القانون تريدون ان تعطون المناقصات لشركات معينة واصلا ليس لدينا بالبورصة سوي ٣ شركات مقاولات واحده منها بها ٤٨٪ من الملاك سوريين واخري ايرانيين والثالثة شركة مختلطه .

فيصل الشايع :عالجنا الاوامر التغييرية بالا تزيد عن ٥٪ اما الشركات المدرجة بالبورصة انا ارفض هذا الامر لكن في النهاية احترم راي الاغلبية بان المناقصات الاكثر من ٢٠ مليون تخصص للشركات المدرجة في البورصة.

الوزير الشيخ محمد العبد الله :هذا القانون يعتبر الركن الاساسي لكل مشاريع الدولة واود ان الفت انتباهكم الي المادة ١٩ من المقترح المقدم والخاصة برفع الشراء المباشر الي ٧٥ الف دينار لان ٥ الاف السابقة لا تكفي اليوم لشراء ماكينة تصوير ونحن في الحكومة نريد مرونة في هذا الجانب ليكون النصاب المالي وفق اللوائح مع الضوابط لمنع الاستغلال الوزراء هذا الامر وانا اسال ما اذا ستكفي ٧٥ الف دينار بعد ١٥ سنة ؟

فيصل الشايع :اللي قاعد اشوفه ان الاخوان يتكلمون عن القانون السابق فجميع ملاحظاتهم تم معالجتها في هذا القانون الذي بين ايديكم وقد تم تحديد مدة الاعلان وتم تنظيم التوقيت بالنسبة لشكاوي التظلمات وعالجنا كل شي وبالتالي ياليت لو تقرؤان او تقدمون اقترحاتكم

جمال العمر :هذا القانون يحد من عملية المنافسة ويشجع الناس علي الاحتيال علي المال العام وانا اضم صوتي الي صوت الاخ صالح عاشور فلا يعقل التمييز بين الشركات المدرجة في البورصة وغيرها فهذا التوجه سوف يدفع بعض الشركات للتحايل بشراء تراخيص لشركات مدرجة في البورصة ..المال العام هو من يدفع ثمن هذا الخلل ونحن في مجلس الامة سنكون مشاركين اذا اقررنا هذا القانون دون الاخذ بملاحظات النواب واتمني من اللجنة المالية والاقتصادية ان تطلع علي قوانين الشركات في الامارات والسعودية فهذا القانون بهذا الشكل سلاح ذو حدين .

حمدان العازمي :كنت اتمني ان تكون معالجة الامور في القانون السابق لمصلحة البلد.. ما يصير ان تحكر المناقصات التي تزيد عن ٢٠ مليون علي ناس معينة

... القانون الحالي ملصق علي كم شركة معينة وهي ثلاث شركات برأس مال اجنبي ،وهي شركة الخليج المتحدة صاحبها علي يارا ايراني الجنسية شركة المجموعة المتحدة صاحبها سوري الجنسية ،وشركة علي يارا لها سوابق سيئة ككارثة مشرف ،اليوم تم تفصيل القانون علي شركات معينة لذلك يجب ان يرد القانون الي اللجنة المالية والاقتصادية ..العلة ليست في القوانين وانما الخوف من تطبيقها علي بعض الاشخاص والاضوطات التي تحدث ،ولابد ان يتم الابقاء علي اقل الاسعار كما كان في القانون السابق ،وأطالب بضرورة توقيف الشركات التي تعطي المشاريع بالباطن لمقاولين اخرين لاجل حصولها علي العمولة فقط ...هناك شركة اخذت مشروعا من وزارة الصحة في مستشفى العدان ب٢٣٠ مليون وفي خلال شهرين اخذت مشروعا في الفروانية ب ٣٠٠ مليون وهي مملوكة لشخص غير كويتي ،وأطالب بالغاء نظام الوكيل فاكثر من مشروع توقف بسبب هذا النظام وتدخل المتنفذين ،والعائق الرئيسي للتنمية هو الفساد وقد سبق تحديد بعض الوزارات وهي الاشغال والكهرباء،ونشدد علي ضرورة اعادة القانون الي اللجنة المالية والاقتصادية.

فيصل الشايع :ملاحظات الاخ حمدان العازمي في محلها وتم معالجتها وهناك مقترح مقدم من بعض الاخوان بالغاء تمييز الشركات المدرجة في البورصة ..وبالنسبة لموضوع الوكيل فقد تم السماح للشركات الاجنبية بان تتقدم بدون وجود وكيل.

حمدان العازمي :المشكلة ليست بالقانون بل في تطبيق القانون والمؤسف ان من نعول

.. وحماد

.. والحويلة

الشايع متحدثا